

نشأة وتطور البرنامج النووي للكيان الصهيوني

أ/ مسعودي أمينة

أستاذة مساعدة "أ" - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسية بن بوعلي بالشلف

طالبة دكتوراة علوم - قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة

جامعة الجزائر3

الملخص :

يعتبر امتلاك السلاح النووي ركيزة أساسية ومكونا هاما للعقيدة الأمنية والإستراتيجية للكيان الصهيوني، فهذا الأخير سخر كل جهوده لبناء وتطوير برنامجهِ النووي لتحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها ضمان تفوقه على الدول العربية سياسيا وعسكريا، وهذا من خلال احتكار أداة هامة لردع العرب نوويا بغية الضغط عليهم ومساومتهم، ولعل هذا ما ستحاول هذه الدراسة كشفه من خلال بيان أهم المتغيرات التي أدت إلى نشأة وتطوير البرنامج النووي للكيان الصهيوني، وكذا تحديد مختلف الدوافع التي قادت الكيان الصهيوني إلى بناء ترسانة نووية ضخمة، والتي تمثل على الإطلاق أكبر تهديد للأمن القومي العربي.

الكلمات المفتاحية: (البرنامج النووي الإسرائيلي- النشأة والتطور- الدوافع والغايات -الأمن القومي العربي).

Abstract :

The possession of nuclear weapons is fundamental for the strategic and security doctrine of the Israeli entity. The latter made every effort to build and develop its nuclear program so that to achieve a set of goals, of which primarily is to guarantee the political and military superiority of Tel Aviv over the Arab countries. This is done through the monopolization of that important and deterring tool in order to exercise pressure over them. This study attempts to uncover the most important variables heading towards the rise and the development of the Israeli nuclear program, as well as to identify the various motives that led Israel to build a huge nuclear arsenal which constitutes the biggest threat to the Arab national security.

Keywords : Israeli nuclear program - rise and development - motives and goals - Arab national security

مقدمة:

تعتبر مسألة امتلاك السلاح النووي من أهم القضايا الحساسة التي تحتل مكانة بارزة في سلم أجندات الكيان الصهيوني منذ إعلان نشأته ، فقد أولت النخب الحاكمة في تل أبيب وعلى اختلافها أهمية بالغة لبناء وتطوير برنامجها النووي ، والذي لم تذخر مؤسساتها أي جهد في سبيل حيازته، خاصة بالنسبة لمؤسستها العسكرية التي اعتبرته بؤرة انشغالها القصوى ومقدمة أهدافها التي تتصدر و تسبق أي من الأولويات الأخرى.

ولقد استطاعت تل أبيب بناء ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية مدعومة بطائرات وصواريخ وغواصات متنوعة ومتطورة لإطلاقها، نتيجة الأشواط الكبيرة والمتقدمة التي قطعها برنامجها النووي، في ظل تمسك القيادات الإسرائيلية بتبني صورة مغايرة لمفهوم الأمن بامتلاك القوة النووية واحتكارها لتحقيق التفوق النووي على الدول العربية، التي أصبحت عرضة للخطر والتهديد في ظل تمكن الكيان الصهيوني من تحقيق تطور هائل في برنامج تسليحها النووي ونتاجه.

وستحاول هذه الدراسة بيان أهم المحطات الكبرى التي مر بها البرنامج النووي للكيان الصهيوني، والذي مكن إسرائيل من بناء ترسانة نووية ضخمة وهائلة ، تسعى تل أبيب إلى تنميتها وزيادتها باستمرار وتسخير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، و عليه ومن أجل التعمق أكثر في هذا البحث تم صياغة الإشكالية التالية: ما هي أهم المتغيرات التي أدت إلى نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي؟، وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الآتية: ترتبط نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي بتنامي الدوافع التي أفرزتها طبيعة رهانات استراتيجية تل أبيب السياسية والأمنية.

1-كروولوجيا البرنامج النووي للكيان الصهيوني:

إن قضية السلاح النووي للكيان الصهيوني ترجع بنا إلى البدايات الأولى للتجسيد العملي للفكر الصهيوني المتمثل في ترحيل و نقل أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين ضمن ما يعرف بالهجرات اليهودية الصهيونية الحديثة، حيث أنّ هذه الأخيرة و التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر (1882-1903) اصطدمت كما كان متوقفاً حين قدومها إلى فلسطين بمقاومة عربية قوية ، حتى

أن أحد رجال الدين البارزين كتب كتاباً يحمل اسم "موعظة صهيون" دعا فيه اليهود إلى تعلم كيفية حمل السلاح و الدفاع عن المهاجرين الجدد¹.

و مع تصاعد الهجرة اليهودية الممنهجة، و بتأييد من دولة الإنتداب و بدعم من الحركة الصهيونية العالمية خاصة في ظل الرفض العربي أحس الزعيمان الصهيونيان "ترومبلدور" (1880-1920) و "ايونسكي" (1880-1940) بالخطر ما دفع بهما إلى تأسيس كتائب دفاع ضد مقاومة العرب للهجرة اليهودية، كما أعقب ذلك تنظيم الهاغانا لمقاومة الرفض العربي المسلح للوجود اليهودي الوافد إلى فلسطين.

ولقد أرسل الزعيم الصهيوني "ترومبلدور" الزعيم الصهيوني "حاييم و ايزمان" برسالة أكد فيها أن الفرصة الوحيدة أمام الحركة الصهيونية هي السيطرة على فلسطين بالقوة و فتح أبوابها أمام اليهود و توطيئهم و تحويلهم إلى قوة عسكرية لها شأنها، وفي ظل هذه الظروف وصلت الحركة الصهيونية إلى قناعة مفادها أن تحقيق مخططاتها لن يكون إلا بالدخول في صراع قوي مع أصحاب الأرض الفلسطينية.

ولعل هذا ما دفع بالزعيم الصهيوني "ثيودور هرتزل" ليوحد الجهود حيث حدد رؤيته كما في كتابه الذي أسماه الدولة الصهيونية والذي قال فيه: "نبي من أجل أوروبا محفزاً أماميا في فلسطين للوقوف ضد آسيا و سيكون هذا المحفز طبيعة العالم اعتمد ضد البربرية ، و سيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا و السكان العرب في شمال إفريقيا"².

ولقد نجحت الحركة الصهيونية في إعطاء صبغة دولية لوجود الكيان الصهيوني في فلسطين، مع إعلان بريطانيا انتدابها على فلسطين، حيث توفرت للحركة الصهيونية خلفية جديدة لبناء تجمع استيطاني يهودي ، ما راح يرسخ ضرورة تنامي الرغبة الاسرائيلية في امتلاك أكبر قدر ممكن من وسائل القوة ، ما تجسد في ما بعد في ضرورة حيازة الرادع النووي وهو حلم تحول بعد قيام الكيان الصهيوني إلى إحدى الأهداف القومية التي سعت زعامات الدولة الوليدة إلى تحقيقها³.

¹ - يوسف الطويل، الصليبيون بعد الحملة الثامنة دراسة في أسباب التحيز البريطاني و الأمريكي لإسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1995، ص. 71.

² - ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، المكتبة الإلكترونية، ص. 23.

³ - محمد محمود أبو غدير، "الخيار النووي الإسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث و مستقبل السلام"، (أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط)، بيروت ط. 2007، 1، ص. 161-162.

وفي عام 1897 استطاع "هرتزل" أن يوحد الجهود الصهيونية و يجمع قاداتها في مؤتمر عقدت أشغاله في مدينة بال السويسرية، أين أعلن أن الهدف الأساسي للصهيونية هو إقامة وطن قوي لليهود في فلسطين، كما تواصلت المساعي اليهودية إلى حين استصدار وعد بلفور بتاريخ 2 نوفمبر 1917، والذي مثل سندا وعهدا من بريطانيا القوة الأعظم آنذاك¹.

و كان لابد لهذا العمل السياسي من سند عسكري في نظر الحركة الصهيونية يؤسس و يبرز معالم الدولة الوليدة الخاصة باليهود تكون ذات بعد تنظيمي، وهو ما تحقق عقب نجاح العقيد "جون باترسون" الضابط المتقاعد من الجيش البريطاني و معه "ترومبلدور" الضابط الروسي المتقاعد أيضا بتشكيل كتائب نقل مجموع اليهود في المعسكر القيادي بالإسكندرية، و الذين طردوا من فلسطين على يد الحاكم التركي "جمال باشا"².

كما تمكن "فلال مير جايوتسكي" الذي يعد أبرز المنظرين الصهاينة للعنف في العصر الحديث من حشد التأييد لتشكيل الفيلق اليهودي عام 1918 للمشاركة في الحرب العالمية الأولى كتنظيم مستقل، كما ظهر التصميم الصهيوني على تشكيل قوة عسكرية خاصة باليهود في فلسطين، إذ تمكن هذا الأخير من تشكيل ما عرف بقوة الدفاع اليهودية في فلسطين "الهأغانا"، لتصبح هذه القوة فيما بعد النواة التي استمرت تغذي العنف و التطرف اليهوديين ضد عرب فلسطين، إذ استغلت الهأغانا و القوات اليهودية الأخرى أحداث الرفض الفلسطيني للتعسف البريطاني و الانحياز ضدهم، فيما عرف بالثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) لتعقد تحالفا مع القوات البريطانية المنتدبة وتستغل هذه الأحداث لصالح اليهود³.

وفي سبتمبر 1944 نجح اليهود مرة أخرى بتشكيل تنظيم يهودي خاص تحت مسمى "اللواء اليهودي"، هذا الأخير سيأسس فيما بعد النواة الأولى لجيش الدفاع الإسرائيلي المعروف بـ "تساهال" ومن خلال هذا الاستعراض يتضح العزم اليهودي على صياغة كافة الجهود لتشكيل قوتها العسكرية الذاتية.

¹ - محمود سعيد عبد الظاهر، "الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات الإستخدام"، (أشغال ندوة علمية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2007، 1، ص. 187-188.

² - المرجع نفسه، ص. 188.

³ - محمد سعيد الظاهر، تطور القوات العسكرية اليهودية ابان الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939 القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص. 7-15.

في ظل هذه الظروف و مع صدور قرار التقسيم عام 1948 عن الأمم المتحدة و ما تلا ذلك من إعلان قيام الكيان الصهيوني برز سؤال على ساحة التفكير الاستراتيجي الأمني مفاده: كيف يتحقق الأمن لشعب قليل العدد يواجه بيئة عربية معادية له؟. من هذا المنطلق ولدت فكرة الاتجاه نحو العلم و إقامة قوة نووية تغطي العجز في العمق الإستراتيجي.

ويرجع التفكير الإسرائيلي في بناء القوة النووية قبل اعلان تل أبيب لدولتها على الأراضي الفلسطينية المغتصبة و تحديدا عام 1947، و لكنها لم تبدأ في انجازه إلا مع منتصف الخمسينيات عندما تجمعت القيادات اليهودية الثلاث "دافيد بن غوريون" الذي تصور أنّ القوة النووية ستحل للدولة الوليدة مشكلاتها الأمنية و"أرنست ديفيد برجمان" العالم الكيميائي الذي أعلم بن غوريون بكل ما يخص بناء الترسانة النووية ، هذا إلى جانب "شون بيريز" الذي شجع علماء الذرة الصهاينة و استحدث لهم دائرة للأبحاث النووية في "معهد وايزمان".

و لقد حظي النشاط النووي في هذه الفترة باهتمام كبير من جانب الدكتور "حاييم وايزمان"، يعتبر أول رئيس الكيان الصهيوني، والذي كان على علاقة قوية و مستمرة بالعلماء المتخصصين في الذرة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أنه كان من بين الذين يؤمنون بوجود علاقة وثيقة بين التقدم العلمي و تحقيق أهداف إسرائيل، هذا علاوة اعتقاد "دافيد بن غوريون" بضرورة سعي الكيان الصهيوني إلى امتلاك سلاح نووي ، يضاف إلى ذلك أنه كان من بين اللاجئين الذين تدفقوا إلى فلسطين قبيل الحرب العالمية الثانية و بعدها فالتقى كثيراً من علماء الفيزياء البارزين من الجامعات و معاهد الأبحاث في برلين و براغ و وارسو و بوخارست في مختلف فروع الطبيعة الحديثة، و قد تم خلال عام واحد ايفاد مجموعة من العلماء اليهود من الخارج بغرض التدريب و البحث تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية.

كما قام الدكتور "حاييم وايزمان" بإرسال الخبراء الجيولوجيين إلى صحراء النقب للبحث عن أي وجود محتمل لليورانيوم حيث جرت عمليات مسح واسعة للكشف عنه جنوبي سيدرن و بئر السبع و بتكثيف الجهود تم التوصل إلى اكتشاف اليورانيوم في صحراء النقب بالفعل من قبل إحدى الوحدات التابعة لفرع البحوث و التدقيق في وزارة الدفاع الإسرائيلية حيث كانت رواسب اليورانيوم غير كبيرة، و منذ ذلك الحين بنى الكيان الصهيوني ثلاثة معامل لإنتاج حامض

¹ -جريدة الأنباء ، "تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية حول النشاط النووي لإسرائيل" ، 10-12-

الفوسفوريك، و يقدر اليورانيوم الذي توفره هذه المصانع حالياً بحوالي مئة طن سنوياً، أما احتياطي النقب فيتراوح ما بين 25-40 ألف طن.¹

و في سنة 1949 قدر لفرنسا أن تدخل التاريخ النووي الإسرائيلي ضمن سلسلة الدول الاستعمارية التي ساعدت الكيان الصهيوني في بناء قدراتها النووية، إذ سمح لبعض علمائها بدخول مركز "Saclay" "ساكلاي" المتخصص في الأبحاث النووية الفرنسية، هذا بالإضافة إلى المشاركة في برامج تعليمية حول كيفية إنشاء المفاعلات الصغير للتجارب، حيث تعلم هؤلاء العلماء الكثير من الأسرار العلمية في هذا المجال، ولقد جاءت هذه التجربة نتيجة لزيارة الفيزيائي الفرنسي "بيرن" و المسؤول عن الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية بعد زيارة قام بها إلى الكيان الصهيوني عام 1948، دعا فيها الإسرائيليين للقيام بدورهم فزاروا هم كذلك فرنسا وأشادوا بالدور والتعاون الفرنسي لدعم البرنامج النووي الإسرائيلي.²

كما قامت الجامعات الإسرائيلية بتشجيع من "دافيد غوريون" و "حاييم وايزمان" بإرسال الطلاب المتميزين لديها إلى الولايات المتحدة و إلى دول أوروبا للتخصص في ميدان الذرة³، وفي عام 1950 أنشأت وزارة الدفاع الإسرائيلية قسماً للبحوث النووية و تطويرها في معهد وايزمان في مدينة راحفوت المقامة فوق بلدة ديران الفلسطينية، و تفرغ للعمل فيه مجموعة من العلماء المتخصصين في الفيزياء و الكيمياء و المهندسين، و أصبح هذا المركز التقني فيما بعد معهد العلوم الذرية الإسرائيلية من بين أهم المراكز الرئيسية للبحوث (الذرية) في الكيان الصهيوني.⁴

كما أنشأ الكيان الصهيوني في عام 1952 لجنة الطاقة الذرية و التي ترأسها الدكتور "أرنست برجمان" بهدف الإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالطاقة النووية في الكيان الصهيوني، حيث ضمت العديد من خبراء الذرة و المتخصصين و قد كانت هذه اللجنة تعمل منذ البداية بالتعاون مع لجنة الطاقة النووية الفرنسية، وخلال عام 1953 استطاع العالم الإسرائيلي الدكتور

¹ - زكريا أحمد سعد، "دور فرنسا التاريخي في النشاط النووي لإسرائيل"، ص-ص 1-7، في الرابط

التالي: <http://articles.islamweb.net/Media/index.php?page=article&lang=A>

² - أنيس الدغيدى، الملف النووي، الجيزة: العالمية للكتب و النشر، ط1، 2007، ص.163.

³ - يتر براي، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فنونو-أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة منير عنان، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989 ص.30.

⁴ - ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص.37-38.

"دوستروفنسي" إنتاج أوكسيد الدو توريوم أو الماء الثقيل ، وهو وسيط هام يستخدم في تهدئة سرعة النيوترونات في المفاعلات النووية التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي و قودا لها.¹ ولقد مكن هذا الاكتشاف من الاستغناء عن الطريقة الكهربائية كما كان متبعاً في إنتاج الماء الثقيل ، والذي كانت النرويج تحتكر إنتاجه من قبل ، بحيث أصبح الاعتماد في التشغيل لهذه المفاعلات على الطريقة الكيميائية، و على إثر ذلك أعلن "أبا أبيان" سفير الكيان الصهيوني لدى الولايات المتحدة و الأمم المتحدة في اللجنة السياسية للأمم المتحدة يوم 14-12-1954 قائلاً: "إنّ إسرائيل انطلقت في برنامجها النووي من حيث انتهى علماء الذرة في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى أنها لم تبدأ من نقطة الصفر ، كما أنها بنت قدرتها النووية من خلال التعاون الوثيق بينها وبين العديد من الدول كالنرويج و الهند و جنوب افريقيا و ألمانيا و هنا نحص بالذكر فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، إنّ إسرائيل اكتشفت أرخص الطرق لإنتاج المياه الثقيلة اللازمة لإنتاج القنبلة الذرية".²

ولعل هذا راجع إلى توقيع فرنسا خلال عام 1953 اتفاقيتين نوويتين من أجل تبادل المعلومات حول طريقة استخراج اليورانيوم من رخامات الفوسفات في البحر الميت ، و إنتاج الماء الثقيل الذي يستخدم في تبريد المفاعل النووي، مما يدل على عمق حجم التعاون الفرنسي الإسرائيلي الذي لم يكن معروفا لدى الرأي العام الإسرائيلي حتى أواخر 1954.

ففي ذات السنة أكد "أبا أبيان" إنّ إسرائيل باعت اكتشافين نوويين إلى فرنسا التي بدأت باستغلالهما بالتعاون مع إسرائيل³. و على أي حال فإن قرار بن غوريون ببناء مفاعل نووي في ديمونة في صحراء النقب و قبول المعونة الفرنسية في هذا السبيل نقطة تحول هامة في البرنامج النووي الإسرائيلي، على الرغم أنه لم يكن أول مفاعل نووي إسرائيلي، ذلك أنه بعد إنشاء لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية عام 1952 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة إسرائيل في بناء مفاعل نووي صغير قوته خمسة آلاف كيلو وات في غار زريق بالقرب من ساحل البحر

¹ - مصطفى يوسف الكراوي ، القدرات النووية الإسرائيلية بين الغموض و الإزهاق، بيروت : دار الهادي، ط1 ، 2007، ص.99.

² - هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ط1 1965، ص.191.

المتوسط ، غير أنّ صغر حجم هذا المفاعل لم تكن لتسمح بإنتاج كميات ذات شأن من البلوتونيوم ، بحيث نفذ في النواحي العسكرية حيث أن ديمونة كان مختلفا.¹

ولقد كان الحدث الأبرز على صعيد البرنامج النووي الإسرائيلي تمثل في عودة المبعوثين الإسرائيليين من الخارج بدءاً من شهر جوان من عام 1954، حيث اعتبر هذا التاريخ نقطة تحول في استعدادات المشروع النووي الإسرائيلي حيث عاد كل من "دي شاليت" عالم الكيمياء الإشعاعية، و "كوتيلي" حامل شهادة الدكتوراه في تخصص كيمياء التفاعلات النووية، كما رجع "جولدرنج" دكتوراه التحليل النيوتروني و عاد "تالهي" عالم الإشعاعات النووية و "بيلاج" المتحصل على الدكتوراه في تطبيقات النظائر المشعة.²

و بعد سنة أي خلال عام 1955 وقعت إسرائيل اتفاقا مع برنامج "الذرة من أجل السلام" ، الذي أسسه الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" و هو برنامج للمساعدة الخارجية الأمريكية، الذي يهدف إلى تدليل مشاكل الطاقة في الدول النامية من خلال الاعتماد على الطاقة النووية و حسب نصوص هذا الاتفاق التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المادة الأساسية و المساعدة التقنية لامتلاك أسرار العلوم النووية إلى إسرائيل .

كما قامت مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية باستقطاب أكبر عدد من الخبراء و العلماء النوويين اليهود المنشرين في جميع دول العالم، كما دعت الكثير من العلماء النوويين ليحاضروا في الجامعات و المعاهد الإسرائيلية لخدمة البرنامج النووي الإسرائيلي، و عملت على تنظيم استخدام بعض العلماء اليهود سواء بالتفرغ للعمل بمؤسساتها، أو التجسس لصالحها أو تزويدها بأخر التقنيات المكتشفة ، و الأبحاث و الأجهزة المتطورة التي تتوافر لدى مختلف الدول في هذا المجال إن اقتضى الأمر سرقتها و تهريبها إلى إسرائيل.³

وهذا ما مكن إسرائيل من اقامة مكتبة علمية ضخمة في هذا المجال تضم 6500 تقرير عن البحوث الذرية الأمريكية و 45 مجلدا عن النظرية الذرية و خلاصات تقارير و مقالات متصلة بها، فضلا عن تدريب العلماء الإسرائيليين بشكل كبير في المعاهد و الجامعات الأمريكية، كما أنشئ

¹ - زكريا أحمد سعد ، الرابط نفسه.

² - محمد عبد الشفيق عيسى، العرب و اسرائيل ميزان القوى ومستقبل المواجهة، القاهرة: دار الحضارة العربية للنشر، ط2، 2001، ص.2142.

³ - جريدة الأنباء الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص.40.

مفاعل في معهد "التخبون" بحيفا تبلغ طاقته 8 ميغاواط و كانت قد صممتها شركة (جنرال أتوماتيك) الأمريكية و يساعد هذا المفاعل في تطبيق أبحاث الفيزياء و الكيمياء النووية¹. و بحلول عام 1957 وقعت إسرائيل مع القطاع الصناعي الخاص في فرنسا و بموافقة الحكومة الفرنسية اتفاقية سرية لإقامة مفاعل ديمونة قوته 24 ألف كيلو وات باستخدام اليورانيوم الطبيعي كوقود و يتم التبريد بالماء الثقيل، يشار إلى أنّ إسرائيل قد أحاطت أعمالها بالسرية التامة، و أعلنت في مختلف الأوساط أنها شرعت ببناء مصنع كبير للنسيج .

و لكن الحقيقة كانت بخلاف ذلك، إذ كان مصنع النسيج مدينة صغيرة في وسط صحراء رملية صخرية هي المدينة النووية في " ديمونة ، بدأ العمل في هذا المشروع عام 1960 و انتهى به العمل عام 1963، و بلغ طاقته الكاملة عام 1965 و تجاوزت كلفته إنشائه حوالي 130 مليون دولار. و كان حجم هذا المشروع دليلا واضحا على أن إسرائيل بمعونة فرنسا قد قررت أن تتخذ الخطوات الأولى نحو تنفيذ برنامجها للأسلحة النووية، و خلال السنوات من 1957 و حتى العام 1960 تم الإعداد لتصميم طائرة المبراج الفرنسية القادرة على حمل قنابل نووية كما تم في منتصف 1957 توقيع اتفاقية سرية بين إسرائيل و فرنسا في هذا الإطار. 2

ولقد فسر الموقف الفرنسي الداعم لإسرائيل حتى تصبح دولة نووية إلى رغبتها الشديدة في الانتقام من الموقف العربي بزعامة مصر، التي كانت تؤيد بدورها الثورة الجزائرية ، إضافة إلى الموقف الفرنسي من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في المجال النووي في الوقت الذي رفضت فيه أمريكا إقامة هذه العلاقة معها³، فحاولت الاستفادة من إسرائيل بخصوص تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكي مقابل تقديم المساعدة الفنية لها في ميدان إنتاج الماء الثقيل⁴.

¹ - فادي أبو حسان، "دور الخيار النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية 10"، في الرابط التالي:

[www.siironline.org/a/abwab/derasat\(01\)/523.html/10-10-2016](http://www.siironline.org/a/abwab/derasat(01)/523.html/10-10-2016)

² - زكريا أحمد سعد، رابط سبق ذكره.

³ - محمود سعيد عبد الظاهر، " الخيار النووي الإسرائيلي الإمكانيات الإستخدام"، مرجع سبق ذكره،

ص.25.

⁴ - ممدوح حامد عطية مرجع سبق ذكره، ص.43.

فالحكومة الفرنسية و قبل أن تجري تفجيرها النووي الأول عام 1960 اعتبرت التعاون النووي بينها و بين إسرائيل في الميدان النووي سند تأمين ضد الفشل في بناء القنبلة النووية ، وحتى تستغل برادها النووي الخاص بها وتتمكن إسرائيل من قطع خطوات واسعة في طريق التسلح النووي¹. و علاوة على المساعدات الفنية الفرنسية القيمة التي قدمتها لإسرائيل قامت ببيع 72 قاذفة مقاتلة من طراز "ميراج 3س" قادرة على حمل الأسلحة النووية عام 1961 ، علاوة على ذلك تعاونت فرنسا مع إسرائيل في إنتاج صاروخ " أريجا " القادر على حمل الرؤوس النووية المنتج من طرف شركة "داسو" الفرنسية عام 1966 كما تمخض عن هذا الدعم إنتاج أول قنبلة نووية إسرائيلية عام 1968 و منذ ذلك الحين تعمل منشآت إسرائيل في ديمونا على إنتاج ما بين 4 و 12 رأساً نووياً². و في عام 1965 اختفى 360 رطلا من اليورانيوم المحض من معمل مؤسسه المواد و المعدات النووية في أبولو بولاية بنسلفانيا، و أكد أحد المسؤولين في المخابرات المركزية الأمريكية لقناة ABC إنّ هذه المواد نقلت إلى إسرائيل و استخدمتها في صنع الأسلحة النووية³. و في سنة 1967 اندلعت حرب الأيام الستة مع مصر جهزت خلالها إسرائيل قنبلتين نوويتين لاستخدامهما في حال تعرض أمنها للخطر، كما استفادت إسرائيل لحساب مفاعلها ديمونا من أنظمة التحكم العسكرية بالمفاعلات النووية الأمريكية بشكل سري، و ذلك من خلال شركة بلجيكية تابعة لها ظاهرياً تحمل مسمى " تراسلرلاب"، و في أواخر الستينات عملت إسرائيل على شراء مادة تخصيب اليورانيوم من جنوب إفريقيا مقابل تزويد هذه الأخيرة بتقنية نظام الأباريد النووية و الممنوعة دولياً⁴. و خلال الفترة الممتدة من 1968 و حتى عام 1971 كشفت المخابرات الأمريكية على أنه باستطاعة إسرائيل تصنيع رؤوس نووية ، و في مارس 1976 صدر منشور عن جريدة نيوزويك الأمريكية جاء فيه أن إسرائيل تملك 13 قنبلة ذرية ذات قدرة تدميرية مماثلة لقنبلتي هيروشيما و نكازاكي⁵.

¹ زكريا أحمد سعد، ، رابط سبق ذكره.

² - المكان نفسه.

³ - اللواء طلعت أحمد مسلم، "السياسة النووية الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 89 ، 1987، ص.226.

⁴ - هويدا علي رومان، "مستجدات التعاون بين إسرائيل و جنوب إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 100 1990 ، ص.208.

⁵ - يحيى الشبيبي، "إجراءات التجارب النووية"، السياسة الدولية، العدد 90 ، 1987، ص.245.

كما وافقت إدارة الرئيس الأمريكي "نيلسون" على بيع إسرائيل لمئات محولات الكريبتون، الذي يستخدم في تطوير القنابل الذرية، مما يثبت تعاون جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض (من المخابراتية إلى العسكرية والسياسية) حتى تستكمل إسرائيل بناء برنامجها النووي وذلك خلال العام 1971.

و بدخول عام 1973 امتلكت إسرائيل 20 صاروخا نوويا كما أقامت عام 1974 ثلاث وحدات مدفعية نووية تحتوي كل منهما 12 فوهة من عيار 175 مم ، 230 مم و كشفت المخابرات الأمريكية على أنه أصبح باستطاعة إسرائيل تضييع رؤوس نووية مع مطلع العام 1977، حيث جهزت إسرائيل 13 قنبلة ذرية بأمر من "إشكول" رئيس وزرائها تعادل قوة تفجيرها 20 ألف طن من (TNT) 1. و في عام 1977 حذر الإتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا الولايات المتحدة الأمريكية بأن جنوب إفريقيا تنوي القيام بتجارب بنظام الأباريد المحظور استخدامه دوليا ، و الذي زودتها به إسرائيل في صحراء "كالاهاري" و كشفت ذلك عبر صور بالأقمار الصناعية و مورس عليها الضغوط الدولية لإيقاف تجاربها ، و تعتبر إسرائيل منفذاً تجارياً مهماً لجنوب إفريقيا لتهرب اليورانيوم. و في عام 1979 كشف القمر الصناعي الأمريكي VELO ضوءاً مميزاً كان بمثابة انفجار نووي في المحيط الهادي و كانت إسرائيل تخطط لتجربة 3 قنابل نووية أخرى لاستخدامها كقذائف مدفعية و بحلول عام 1986 حازت إسرائيل 31 قنبلة نووية 2.

هذا و قد نشرت صحيفة "صانداي تايمز" البريطانية سنة 1986 وثائق سرية استخلصتها من أحد العاملين في مفاعل ديمونة يدعى «فكانونو»، و قد زود هذا الأخير الجريدة بنحو 60 صورة لمفاعل ديمونة ، و قد بينت الوثائق المسربة بأن إسرائيل تنتج ما قرابته 200 قنبلة نووية سنويا ، بيد أن المخابرات الإسرائيلية اختطفت هذا العالم أثناء تواجده في إيطاليا تحديدا من مدينة روما و حكمت عليه بالسجن 18 عاما متهمه إياه بالكذب 3. و لقد أحرز الكيان الصهيوني تقدما كبيرا في بناء ترسانتها النووية نظرا لتمكينا من توفير مادة اليورانيوم من خلال تعاونها النووي الوثيق مع دولة جنوب إفريقيا، حسب ما أكدته شبكة NBC

¹ - أ مال عرييد، "إسرائيل تنافس الدول الكبرى بترسانتها النووية"، في الرابط التالي: <http://www.kt4f.org/alamel/>

² - الرابط السابق الذكر، ص.04.

³ - محمد عبد إسلام، "المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية النووية"، مجلة السياسة الدولية العدد 89، 1987، ص.268.

التلفزيونية الأمريكية في تقريرها الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 1989، والذي ذكر أنّ تل أبيب تساعد جنوب افريقيا في إنتاج صواريخ نووية يصل مداها إلى 1450 كيلومتر مقابل مداها باليورانيوم. هذا علاوة على المساعدات النووية للكيان الصهيوني وتزويدها إياها بالماء الثقيل منذ أواخر الخمسينيات، بالإضافة إلى استقطاب تل أبيب أبرز العلماء في مجال الطاقة النووية وهذا ما أكدته وكالة الاستخبارات الألمانية عام 1992، فما قرابته 40 عالما نوويا روسيا وصلوا إلى الكيان الصهيوني ضمن أفواج المهاجرين اليهود و انخرطوا في بناء وتطوير البرنامج النووي للكيان الصهيوني¹. و لعل هذا ما جعل الكيان الصهيوني خلال عام 1994 تصنع ما بين 64 إلى 112 قنبلة برأس حربي نووي صغير، فالكيان الصهيوني تمتلك ترسانة نووية تعد من أكبر الأسلحة النووية تطورا في العالم، و جزء منها مصمم لاستخدامه في حروب الشرق الأوسط لضمان تفوقها على دول المنطقة وعلى رأسها الدول العربية، التي لا تفوت تلابيب الفرصة في المحافل الدولية للإدعاء بأنها مستهدفة وفي خطر دائم يدفعها لامتلاك هذا النوع من الأسلحة للدفاع عن نفسها.

و لعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بأن يتعهد لرئيس وزراء الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" سنة 1998، بالحفاظ على القدرة النووية للكيان الصهيوني في حال تمسك هذه الأخيرة بسياسة الغموض النووي و عدم الإعلان صراحة عن أنها تمتلك القنبلة النووية ولا بيان طبيعة ترسانتها النووية وألحقت هذه الرسالة التي تضمنت التعهد الأمريكي بمذكرة تفاهم استراتيجي وقعها الطرفان بعد اتفاق واي بلانتيش².

2- مراحل تطور البرنامج النووي للكيان الصهيوني:

مر البرنامج النووي للكيان الصهيوني بالعديد من المراحل منذ انطلاقتها، و قد تأثرت كل مرحلة بالبيئة الدولية و الإقليمية و الداخلية في الكيان الصهيوني، وقد جاءت هذه النتائج كمحصلة لمجموع المجهودات الإسرائيلية، و طبيعة الأهداف المرسومة خاصة في ظل الرفض العربي و طبيعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي جعلت من امتلاك الكيان الصهيوني للسلاح النووي

¹ - كمال القصير، البرنامج النووي الإسرائيلي"، ص.03، مركز الجزيرة، في الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/58bb2dc8-6334-411b-81f1-4960ea6746d7>

² - مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، أسلحة الدمار الشامل في الصحافة و الأدبيات الإسرائيلية (1998-2002)، فلسطين، 2002 ص. 06.

ضرورة لتغطية ضعف و هشاشة العوامل المشكلة لكيانها ، و إن من أهم المراحل التي مر بها تطور البرنامج النووي الإسرائيلي يمكن ذكر ما يلي:1

● المرحلة الأولى (1948-1963):

سعى الكيان الصهيوني في هذه الفترة إلى توفير ما يسمى بدورة الوقود النووي و توفير المقومات التي تقوم عليها الصناعة النووية و التي تشمل على كل من العنصر البشري إضافة إلى العنصر المادي إلى جانب ذلك الكوادر العلمية و العملية اللازمة، و توقيع الاتفاقيات مع الدول الأكثر خبرة في هذا المجال وعلى رأسها فرنسا و أمريكا.

كما قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعمل مسح لمصادر المعادن في صحراء النقب ووضع الخطوط الأولى لعمل برنامج نووي، و إرسال بعثات للخارج للتأهل في المجال النووي، إذ كانت القيادات الإسرائيلية على إيمان راسخ بوجود علاقة كبيرة بين التقدم العلمي و تحقيق أهداف الكيان الصهيوني و قد سعى الدكتور " حاييم وايزمان" الذي شغل منصب أول رئيس للكيان الصهيوني إلى الاتصال خلال هذه الفترة بالعلماء المتخصصين في مجال الذرة والطاقة النووية.

كما شجع الكيان الصهيوني فتح الفروع و المعاهد اللازمة في مجال البحوث الذرية في "معهد وايزمان ، كما عرفت هذه المرحلة وصول الكيان الصهيوني إلى اكتشاف "دوسترنسكي" لعملية إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات النووية ، ويمكن أن نطلق هذه المرحلة مرحلة التحضير و الإعداد.

● المرحلة الثانية (1963-1965):

رمت إسرائيل خلال هذه الفترة إلى إنتاج السلاح النووي في إطار وثيق مع الدول الصديقة من خلال تبادل معرفي مادي و معنوي في هذا المجال، حيث استثمرت في الرصيد المعرفي الذي إطلاع عليه علماءها و آخر ما توصل إليه علماء الذرة في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ما جعل إسرائيل تلحق بمصاف الدول النووية ، وقد جاء بناء القدرة النووية الإسرائيلية نتيجة التعاون الوثيق مع الدول النووية التي زودتها بالمفاعلات النووية و الوقود النووي، إضافة إلى المعرفة العلمية و التكنولوجية إذ تقع فرنسا و الولايات المتحدة على رأس هذه الدول.

ويعود هذا السعي الإسرائيلي حسب بعض المتابعين كرد فعل على الصفقة المصرية سنة 1955 والتي أوهمت الإسرائيليين بأنّ ميزان القوة التقليدية سيرجع لصالح الدول العربية ، و أنّ الشعب

¹ - دنيا محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص.115.

اليهودي بوصول الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" إلى الحكم و تحالفه مع الإتحاد السوفياتي سيكون ضحية هولوكوست جديدة.¹

أما الإتجاه الثاني فرأى أن حرب 1956 و نتائجها السياسية و العسكرية هي التي خلقت لدى إسرائيل الدافع القوي للسير قدما في هذا المجال، نتيجة إحساسها بمدى صعوبة تحقيق النصر على العرب في حرب تقليدية شاملة، و إدراكها بتوسع مصادر الخطر في الشرق الأوسط من خلال الضغط الشديد الذي مورس على تل أبيب لسحب الجيش الإسرائيلي و حلفائه من قناة السويس خاصة من قبل الإتحاد السوفياتي، و تهديده المباشر لإسرائيل بأنها ستعرض لهجوم نووي إذ لم تسحب قواتها من مصر .

وخلال هذه الفترة تمكنت إسرائيل من استكمال اكتساب القدرات العلمية و المادية و الفردية لها كي تصبح دولة نووية فقد تمكن علماءها المتخصصون في الفيزياء النظرية من تطوير قدراتهم في مركز الأبحاث الذرية في "ساكلي"، بعد سماح الجنرال الفرنسي "ديغول" الذي كان علماءه يقومون بإجراء تفجيرات ذرية في الفترة ما بين (1960-1964) في مناطق شمال إفريقيا عامة و صحراء الجزائر خاصة، للعلماء الإسرائيليين بالاطلاع على المعلومات التي تم التوصل إليها في اختبارات التفجير النووي الفرنسي.²

كما استفادت إسرائيل من الدعم الأمريكي الكبير لها سواء من الناحية العلمية والفنية، أو من خلال التغطية عليها دوليا و منع أي قرار يمس نشاطها النووي، التي سكنت إدارة البيت الأبيض عنه لتمكين تل أبيب من المضي قدما فيه من دون أي خوف من أي رقابة دولية أو تفتيش مفاجئ لوكالة الطاقة الدولية لمنشأتها النووية.

● المرحلة الثالثة (1966-1986):

وهي مرحلة اتخاذ القرار السياسي للإنتاج الخاص بالأسلحة النووية و يحتمل أن تكون إسرائيل قد اتخذت ذلك القرار المصير بتشديد أسلحة نووية في أعقاب حرب 1967، فالوضع الدبلوماسي و العسكري الذي أعقب تلك الحرب خلف إحساسا كبيرا لدى قادة إسرائيل بعدم الأمان خصوصا بعد و أقدم الجنرال "ديغول" بقطع العلاقة العسكرية مع إسرائيل رغبة منه في

¹ - عبد الجبار الشايب، "الابتزاز النووي الإسرائيلي"، مجلة الوصف، دار المنظومة، العدد 50-51 أكتوبر 1975، ص. ص. 413-416.

² - حامد ممدوح عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي و الأمن القومي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص. 43.

تحين علاقات حكومة بلاده مع الدول العربية ، و التي سادها التوتر والجمود نظرا لسياسات فرنسا الإستدمارية والقمعية في حق الشعب الجزائري الذي ثار ضد الجيش الفرنسي حتى يسترجع حريته واستقلاله.

كما أنّ الضغوط الأمريكية على تل أبيب التي رافقت صفقة طائرات "الفانتوم النفاثة" التي تسلمتها إسرائيل من الولايات المتحدة، جعلت قادة اسرائيل يتساءلون حول مدى قدرتهم على الاعتماد الولايات المتحدة ، و ربما أدى هذا الأمر بهم إلى الإحساس بالعزلة ، ومما زاد القلق الإسرائيلي تأكيدهم أنّ المصريين أصبحوا يمتلكون غاز الأعصاب و أنهم استخدموه في حرب اليمن ووسط هذه الظروف اتجهت إسرائيل نحو إنتاج القنبلة الذرية للتحرر من هذا القلق والإحساس بالأمن من خلال امتلاك الرادع النووي 1.

فقامت إسرائيل و بالضبط سنة 1968 بقرار منفرد من وزير الدفاع "موشيه دايان" حيث قام بإصدار أوامره حتى ينتقل مفاعل ديمونة إلى مرحلة الإنتاج الكامل بعد تأمين اهم الممولين لإنتاج القنبلة، معتبراً بأنّ لديه كل الصلاحيات التي يحتاج إليها بصفته وزير دفاع من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة نووية.

وحسب ما أوردته صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ 12 أبريل 1976 يرجع تفرد "موشيه دايان" باتخاذ القرار لرفض كل من رئيس الوزراء آنذاك "ليفي إشكول" ووزيرة خارجيته "غولدا مائير"، وعضو لجنة الدفاع الوزارية "يغال ألون" حيث سبق لهم أن وضعوا الفيتو حول مشروع مصنع فصل البلوتونيوم اللازم للمشروع في التصنيع الفعلي للقنابل النووية ، و حينما عرف "ليفي إشكول" أنّ وزير دفاع حكومة بلاده قد أصدر أوامره سراً شعر أنّه ليس أمامه هو و مستشاروه سوى تقديم موافقتهم الشكلية على هذا المشروع والمشاركة في إنجازها لا عرقلته 2.

بعد هذا القرار وبناء مصنع فصل البلوتونيوم بدأ الإسرائيليون بإنتاج السلاح النووي و يعتقد بعض المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية أنّ إسرائيل قد تمكنت من صنع عدة قنابل نووية عام 1968، و أنّها ربما قامت عام 1969 بتصنيع خمس قنابل نووية أو ست قوّتها 19 كيلو طن و في عام 1976 صرح مسؤول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن اعتقاده بأن إسرائيل تمتلك ما بين 10 إلى 20 رأس نووي، و قد تم التأكد من صحة هذه التصريحات بصفة رسمية عام 1978 عندما

¹ - بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فعنونو- أسرار القنبلة النووية الإسرائيلية، ترجمة منير غنام، تقديم محجوب عمر 1989، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، ص. 51-52.

² - حامد ممدوح عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي و الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

تم نشر وثيقة بهذا الشأن صادرة عن الوكالة طبقاً لقانون حرية الحصول على المعلومات الأمريكية ، والتي أكدت أنّ إسرائيل بالفعل تمتلك هذه القنابل .

كما تذهب التأويلات أنّ سبب تسريب هذه المعلومات يعزى إلى الجدل القائم على " زلمانشايررو" و هو يهودي من أصل أمريكي يعمل في وكالة الطاقة النووية الأمريكية ، حيث قام بتريب كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب إلى إسرائيل ، في حين يرى البعض أنّ سبب هذا التسريب جاء من قبل الإدارة الأمريكية حينها لدفع الرئيس أنور السادات "إلى التوجه نحو السلام مع إسرائيل وتوجت المساعي الأمريكية من خلال التوقيع على "اتفاقية كامب ديفيد" عام 1978 ثم "اتفاقية السلام مع إسرائيل" عام 1979 حيث أنّ تلك المعلومات بينت حجم الترسانة النووية الإسرائيلية. المرحلة الرابعة (1989 إلى يومنا الحالي) :

مرحلة ما بعد تصريحات " فعنونو "الخبير النووي الإسرائيلي التي لفتت الأنظار إلى منعطفات جديدة بشأن القدرة النووية الإسرائيلية، من خلال تكنولوجيا التصغير وصولاً إلى احتمالات الاشتراك في التجارب النووية¹، كما تميزت هذه المرحلة بقيام إسرائيل بإنتاج كل من القنابل النيوترونية و الهيدروجينية اللتين تعتبران أكثر تطوراً من القنبلة النووية المعيارية. عملت إسرائيل خلال هذه الفترة بعد تجربة 1979 النووية مع جنوب إفريقيا على امتلاك قنبلة النيوترون التكتيكية و ذلك بغرض اختبار سلاح نووي تكتيكي، يتم إطلاقه من خلال قذيفة مدفع نووية²، وإن ما يميز هذه القنبلة أنها تحتوي على مواد لا تسمح بترك تلوث إشعاعي كبير بعد انفجارها، و لذلك يطلق عليها اسم القنبلة النظيفة ، فهي قنبلة اندماجية و ليست انشطارية مثل القنبلة النووية.

هذا علاوة على أن سلاح النيوترون يغطي ثغرات في السلاح النووي الإستراتيجي ،فهو يقتل الأفراد دون أحداث آثار تدميرية كبيرة، يشار إلى أنّ هذه القنبلة تمت بتعاون إسرائيل مع جنوب إفريقيا، و أنّ قوتها التدميرية لا تتجاوز 2 كيلوطن و يمتد تأثيرها إلى مساحة 50 كيلو متر مربع و هو ما يشكل ميزة مهمة للجانب الإسرائيلي، إذا ما أخذ في الحسبان قيود واقع إسرائيل الجغرافي وعمقها الإستراتيجي.

¹ - دنيا محمد جبر ، "الإستراتيجية الإسرائيلية (الثوابت و المتغيرات)" ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد 2011، 43، ص.ص.105-128.

² - ممدوح عطية حامد ، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، ط1، 2004 ، ص. 119.

وفي هذا الإطار يذهب "سيمور هيرش" إلى أنّ مفاعل ديمونة الإسرائيلي تمكن بحلول منتصف الثمانيات من صناعة المئات من رؤوس النيوترون 1، بعدما كان لإسرائيل ما أرادت من إنتاجها للقنبلة الذرية دون عوائق تذكر فسعت لتطوير القنبلة الهيدروجينية منذ أوائل الثمانيات، وقد أقامت إسرائيل مشروعاً مشتركاً مع الشركة الأمريكية الشهيرة للحاسبات الإلكترونية (أي-بي-أم)، وذلك من أجل إنتاج كمبيوتر متطور للغاية تستخدم برامجه للمساعدة في إنتاج القنبلة الهيدروجينية، إذ يقوم هذا الأخير باختصار مدة إعداد الحاسبات الضرورية من خمس سنوات إلى سنوات إلى ستة شهور فقط، وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات "اف-15س" وهي نسخة معدلة من ظاهرة التفوق الجوي "أف 15 ايفل"، إذ بإمكان هذه النسخة الجديدة التي يقودها طياران بدلاً من طيار واحد من نقل حمولة استراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافة بعيدة².

هذا وقد صدر تقرير عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 1987 أكد أن إسرائيل أجرت أبحاث واسعة في التكنولوجيا اللازمة، و أنّها طوّرت بالفعل جهاز الكمبيوتر الذي مكّنها من صناعة القنابل الهيدروجينية، وتعتبر هذه القنبلة أشد فتكاً من القنبلة النووية بكثير، وهي تقوم على أساس الاندماج النووي و تقاس طاقة انفجارها بالمليغاطن الذي يعادل مليون طن من TNT التقليدية المعروفة والشديدة الانفجار³.

لكن هذه الأخيرة أي القنبلة الهيدروجينية الإسرائيلية ليس هنالك في قوتها مثيل على المستوى الدولي ذلك أنّها وبحسب تقرير "فعنونو" و من تبقى من العلماء، الذين تابعوه و على رأسهم المصمم الأول للقنبلة النووية الأمريكية "ثيودور تيلر" فإن وحدات إنتاج متطلبات القنابل

¹ - سيمور هيرش، "خيار شمشون-ترسانة إسرائيل النووية و سياسة أمريكا الخارجية"، لبنان: دار الكتاب العربي، 1992 ص. 221.

² - عطوي م، حروب إسرائيل المقبلة، بيروت: دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، 2002 ص. 164-165.

³ - محمد عبد السلام، "الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص و المقومات"، السياسية الدولية، العدد 118 أكتوبر 1994، ص. 34.

الهيدروجينية الإسرائيلية تضاعفت ب10 مرات مقارنة بمثيلاتها العادية فقط أي تبلغ 200 كيلو طن أي خمس ميغاوات.¹

3- الدوافع الإسرائيلية لإملاك السلاح النووي:

بينما تنشغل الدول في وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتطورها و لشبكة علاقاتها الداخلية و الخارجية، فإنّ إسرائيل تنفرد بشكل دائم بقضية وجودها، إذ لا تربط بين التطورات الكبرى في شبكة الحياة الدولية وبين انعكاسات ذلك على الأنساق الفرعية في الدولة و المجتمع ، بل تتخذ من ذلك مؤثراً على بقائها ووجودها ، فقلق إسرائيل على الوجود أكبر كثيراً من قلقها من مستوى النمو و التطور.²

ولقد شكلت عقدة الوجود و البقاء أحد أهم العوامل المحركة للدوافع الإسرائيلية نحو الخيار النووي نظراً لضعف و هشاشة عوامل القوة الشاملة للدولة الإسرائيلية، و بالرجوع نظرياً إلى هذه العوامل نجد أنّ هناك ثلاثة عوامل أساسية لتنمية قوة الدولة وهي العوامل الطبيعية التي تتمثل في كل من مساحة الدولة و موقعها الإستراتيجي، و المناخ السائد و التضاريس و البحار و المحيطات و الأنهار و انتظام شكلها الجغرافي و غيرها من العوامل الطبيعية التي يقوم عليها بنيان الدولة ذاتها إلى جانب العوامل الاقتصادية، التي تتشكل من موارد الإنتاج و المواد الغذائية و حجم تبادلها التجاري و علاقاتها الدولية و تحالفها الاقتصادي و حجم ناتجها القومي.

هذا علاوة على العوامل البشرية المتمثلة في الجنس و اللغة و الدين ، و القومية و عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي و خصائصهم الثقافية و التعليمية ، و تنظيماتهم الاجتماعية و نسبة الأقليات منهم ودرجة اندماجهم مع باقي مكونات المجتمع، والذي ينعكس على درجة مثالية السكان و قوة العمل و الإنتاج و الفوارق الاقتصادية.

و في ضوء العوامل الثلاثة الرئيسية لتنمية قوة الدولة فإنّ مفهوم التوازن الإستراتيجي الإقليمي يعني امتلاك كل دولة من دول الإقليم الواحدة قدرات شاملة من حيث الكم و الكيف مبنية على درجة و نسبة المقومات الأساسية لها، حيث أنّ العوامل الطبيعية و الاقتصادية و البشرية لكل دولة من دول الإقليم على قدر يحقق التعادل في القوى فيما بينها سياسياً و اقتصادياً و عسكرياً و

¹ - عطية ممدوح حامد، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين ، مرجع سبق ذكره ، ص.120.

² - وليد عبد الحفي، " التحديات الإستراتيجية للفكر الصهيوني"، في الرابط التالي: atgazeeta.net/av/issues/2012/02/20226129325557.html ص.327.

عقائديا مع تعميق إجراءات الثقة المتبادلة بينها ما يكفل تنمية علاقات إستراتيجية تدفع نحو التعاون، الذي يؤسس للنمو و التطور بدلا من الصراع على البقاء على حساب الطرف الآخر الأمر الذي يشكل خلل في ميزان التوازن الإستراتيجي.¹

و بتطبيق هذا المفهوم يتأكد الخلل الموجود في التوازن الإستراتيجي الإقليمي ورجحان كفته لصالح الدول العربية و ليس لصالح إسرائيل ، كما أنّ دراسة المقومات الأساسية تؤكد ذلك، و بتحليل المفهوم الأول أي العوامل الطبيعية و البشرية و هما الركيزتان الأساسيتان لقوة الدولة، يتضح أنّ إسرائيل بالمقارنة مع دول الجوار الجغرافي تفتقر إلى عنصري اتساع المساحة و كثرة السكان و هما أقوى عنصريين في المعادلة الإستراتيجية لتقييم قوة الدولة.

فمساحة إسرائيل تزيد عن 20 ألف كلم² و لها حدود مع مصر طولها 250 كيلومتر و مع الأردن 238 كيلومتر و مع سوريا 308 كيلومترات و مع قطاع غزة 51 كيلومتر و شواطئها على البحر المتوسط طولها 273 كيلومتر ، و أقصى عرض لها في منطقة بئر السبع هو حوالي 210 كيلومترات ، أما أدنى عرض لها فيبلغ 30 كيلومتر عن المنتصف ، وهو ما يجعلها أقرب ما يمكن من مصادر التهديد الرئيسية وقد أضافت الأراضي المحتلة عام 1967 مساحة 380 كيلو متر مربعا إلى مساحة إسرائيل.²

وقد تجاوز عدد سكانها طبقا لإحصائيات موقع وزارة الدفاع الخارجية الإسرائيلية في 24 أفريل 2012 نحو سبعة ملايين و 881 ألف نسمة، حيث ازداد عدد سكان إسرائيل طبقا لهذه الإحصائية حوالي تسعة أضعاف عما كان عليه في فترة اعلان قيام كيانها فحينها بلغ 806 آلاف نسمة ، منهم 5 آلاف 931 من السكان اليهود أي ما نسبته 75.3 من كافة السكان ، في قدر عدد السكان العرب نحو 1 مليون و 623 الف نسمة هم حوالي 20.6 ٪ من مجمل السكان في إسرائيل ، و نحو 327 ألف مصنفون آخرون و يشكلون 4.1 ٪ من كافة السكان.³

و رغم أنّ الغالبية العظمى المشكلة لإسرائيل هي من اليهود ، إلا أنّ هناك تناقضا كبيرا في النسيج الاجتماعي، نتيجة تكوين البنية الأساسية لسكان إسرائيل خارج إسرائيل ، من خلال هجرة

¹ - زكريا حسين، منهج قيادة قوة الدولة الخيار النووي و الخيارات العسكرية البديلة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ص. ص. 327-328.

² - موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، في الرابط التالي:

mfq.gov.n/Nfaar/inFarmq\omaboutisae\neissore\iserTu\pages

³ - وليد عبد العي التحديات الكبرى للفكر الصهيوني، المكان نفسه.

يهود الشتات ، و في هذا الإطار يتضح أنّ الكتلة الحيوية في الدولة التي تركز عليها عنصر المساحة هي أكبر نقطة ضعف في معادلة التوازن الإستراتيجي الإسرائيلي ، من هنا تبرز حجم التحديات الأمنية التي تؤرق تل أبيب خاصة، مع عجز الإسرائيليين من التحرر من الأبعاد التقليدية للأمن إذ تركزت هواجسهم الأمنية حول ثلاث جوانب أساسية تمثلت فيما يلي:

1- الديموغرافيا: و تنصب هذه النظرة حول رؤية مفادها أنّ التّموديموغرافي الأسرع وتيرة من وتيرة النمو اليهودي رغم سرعته في الوسط الأترديسي سيؤدي إلى تهديد الهوية القومية الإسرائيلية، فبالقيام بعملية حسابية استشرافية مع العلم أنّ هناك حوالي 11 مليون نسمة في فلسطين ما بين عرب و يهود، هذا يعني أنه في حدود 2030 سيكون في فلسطين 22 مليون نسمة إذا استمرت الزيادة السكانية على وتيرتها و إذا قمنا بقسمة هذا العدد على المساحة و افترضنا أنّ النقب أصبح مأهولا وهو احتمال صعب التحقق، هذا يعني ببساطة أنه سيصبح 850 فرد في 1 كلم² ، أي الفرد الواحد في 01 متر وهو أمر غير ممكن من المنظور الإسرائيلي ومن هنا يبرز المأزق الأول لنظرية الأمن الإسرائيلية¹.

2- العمق الإستراتيجي: يذهب العسكريون الإسرائيليون إلى أنّ عمق دولتهم هو 40 كيلو متر ما يعني هيمنة المفهوم التقليدي للأمن على التفكير الإستراتيجي لدى قطاع واسع من المفكرين و ضاع القرار الإسرائيلي، رغم أنّ التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة قلّص إلى حد كبير من أهمية العمق الإستراتيجي و هو ما يظهر من خلال احتفاظا اسرائيل بتواجد عسكري على نهر الأردن وجعل حدود الدولة الفلسطينية خارج جدار الفصل العنصري .

3- الحليف الدولي: إنّ الدراسات لتاريخ الحركة الصهيونية منذ مؤتمراتها الأولى يجد أن هذه الأخيرة تتخذ من إحدى الدول الكبرى في العالم سندا للإتكاز عليه ، فالحليف وظيفته تأمين تزويد إسرائيل بوسائل القتال و المساعدات السياسية و المعونات الاقتصادية، وقد حدد وظيفة هذا الحليف " أيا إبان" وزير خارجية إسرائيل السابق ، حيث اعتبر أن العوامل و الضمانات التي تعطي لإسرائيل أملا في البقاء

هي على الترتيب التالي²:

1- استمرار المساعدات الأمريكية.

¹ - فناة الحوار، "حصّة رواق المعرفة مع وليد عبد الحي" ، تقديم مازن مصطفى ، بتت بتاريخ 2010/10/27.

² - ابراهيم عبد الكريم ، "الإعتماد الإسرائيلي على حليف" ، مجلة الأرض، العددان 21 كانون شباط .

2- استمرار حماية الدول الكبرى للوضع القائم.

3- استمرار الخلافات العربية.

غير أنّ وظيفة الحليف الأولى إنما تندرج ضمن المنظور الإسرائيلي للأمن، إلا أنّ مظاهر العجز الأمريكي عن التأثير بشكل فاعل على مسارات الأحداث في العالم يعمق الفجوة من عقدة المأزق الأمني الإسرائيلي. وقد شكلت هذه التحديات الثلاث إحدى أهم العوامل التي زادت الاصرار الإسرائيلي للاتجاه والاعتماد على الخيار النووي، والتي من أهمها ما يلي:

1- استقلالية القرار السياسي: يعد امتلاك السلاح النووي عاملاً أساسياً في استقلالية القرار السياسي للدولة، التي تمتلك هذا السلاح وبالتالي تقليص هامش احتمالات خضوعها لإملاءات أو ضغوط خارجية و التحرر من التهديدات العسكرية العربية.

2- فرض الإرادة والهيمنة الإسرائيلية: تسعى إسرائيل إلى زيادة قوتها و تفوقها من أجل مواجهة أي عمليات تعتبرها عدائية و إحباطها، حتى و إن كانت تلك العمليات في طور البناء و الإعداد و هو ما حدث فعلاً مع مفاعل أوزيراك العراقي عام 1981.

هذا علاوة على أنه يساعد على زيادة قوة ثقة الإسرائيليين بحكومتهم إلى جانب الشعور بعظمة المكانة إقليمياً و دولياً، كما يرى العديد من الإسرائيليين العاملين في المجال الإستراتيجي ضرورة حصول إسرائيل على السلاح النووي يمثل قوة ردع، تضمن التفوق الإقليمي كما يساهم في انحصار عقدة العمق الإستراتيجي.

فالسلاح النووي سيسمح لإسرائيل بالريادة و يساعد قيادتها السياسية في فرض سياسات الأمر الواقع والرضوخ لشروط تل أبيب³، والذي سينعكس إيجاباً في اتفاقيات مقبلة خاصة مع العلاقة المتميزة مع قوى التأثير العالمية إضافة إلى تحقيق الردع و هو الأمر الذي جعلها منذ البداية تتعامل مع الخيار النووي كخيار إستراتيجي سعت من خلاله لتحقيق أهدافها الحالية و المستقبلية.

¹ - صالح النعامي، "الفتن الإسرائيلي من مظاهر الأعباء الأمريكي"، مركز الجزيرة. في الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/58bb2dc8-6334-411b-81f1-4960ea6746d7>

2 - محمد ابراهيم منصور، وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص. 327.

3- حامد ممدوح عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي و الأمن، مرجع سبق ذكره، 30، ص. ص. 31.

3- فرض تسوية إجبارية على العرب: تعلم اسرائيل تمام العلم أنّ أيّ تنازل يؤدي إلى إضعاف إسرائيل و تقليص الحدود و بالتالي الفناء ،و من ثم تسعى القيادات الإسرائيلية إلى الدخول في أيّ مفاوضات مع العرب من منطلق قوّة لا يمكن تحقيق هذا إلاّ من خلال نصر عسكري شامل يكفل لها إملاء خياراتها وشروطها على الطرف العربي و بالتالي فإنّ الطريق الوحيد للتفوّق هو التسوية الإجبارية 1. الخاتمة:

في الختام نستنتج من خلال الدراسة والتحليل أن الكيان الصهيوني وفي ظل تنامي قلقه وهواجسه لحماية وجوده وتأمين كيانه، جعل من امتلاك السلاح النووي ركيزة أساسية ومكونا هاما لعقيدته الأمنية والاستراتيجية، ولهذا اتجه إلى بناء وتطوير برنامجيه النووي لضمان تفوقه على الدول العربية سياسيا وعسكريا، وهذا من خلال احتكار أداة هامة لردع العرب والضغط عليهم وابتزازهم بواسطة قدراته النووية ، حتى تتمكن تل أبيب من املاء شروطها وصياغة مشاريع التسوية التي تخدم كيانه، بدعم وإيعاز من الدول الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، التي انحازت إليها وتواطأت مع مخططاتها ومنعت استصدار أي قرار دولي بخصوص برنامجها النووي، من شأنه الضغط عليها للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وما تفرضه من إجراءات مراقبة وتفتيش لمنشآت اسرائيل النووية في حالة مصادقة تل أبيب عليها.

وإن هذا الوضع يفرض على الدول العربية ضرورة تجاوز خلافاتها البيئية، وتوحيد صفوفها لمواجهة أكبر تحديات أمنها القومي، الذي يتطلب تفعيل أليات التعاون العربي في مختلف المجالات وفي مقدمتها القطاعات السياسية والعسكرية والعلمية، بغية تقوية منظومة الدفاع العربي وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإسراع في تطوير البحوث العربية في مجال الذرة والطاقة النووية لإمتلاك السلاح النووي ،الذي من شأنه العمل على تدارك الخلل الواقع في ميزان القوى وتوازن الرعب النووي عقب احتكار الكيان الإسرائيلي له، لترجيح كفة العرب في طاولة مفاوضات تسوية ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

1- طه محمد . مرجع سبق ذكره ، ص. 354.